

### خلاصة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي المحرك الرئيس للتنمية في أي بلد، فهو القطاع الذي يقوم بأكثر من دور ولعل أهم هذه الأدوار هو تحويل مدخرات المودعين إلى المستثمرين من أجل التوسع في نشاط الاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين وزيادة صادرات البلد، وكل ذلك يؤدي إلى اقتصاد نشط ورفاهية الحياة لإبناء ذلك الوطن. ولقد أدرك الاقتصاديون في دراساتهم منذ فترة طويلة بأهمية دور البنوك في كفاءة وتنمية أي اقتصاد لاسيما في غياب أو محدودية دور أسواق الأوراق المالية. وفي ظل عدم وجود الدراسات التحليلية لقياس وتقييم دور البنوك العربية، فإن من الأهمية دراسة دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية في الوطن العربي. تتسم هذه الدراسة بانها وصفية وتحليلية هدفت إلى بحث وتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والمحاسبية ومقارنة أداء البنوك العربية وقياس مدى مشاركتها كمحرك للتنمية الاقتصادية. حيث تم تقسيم منهجية الدراسة بتحليل أربعة أقسام: القسم الأول يستعرض ويحلل البيانات الأساسية عن القطاع المصرفي العربي، أما القسم الثاني فيحلل أداء البنوك العربية من ناحيتي الكفاءة والربحية، بينما يُحلل القسم الثالث دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية، وأخيراً يستعرض القسم الرابع مدى توفر الخدمات المالية في العالم العربي.

إن مساهمة البنوك في التنمية يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات أهمها تحليل التوزيع القطاعي للإئتمان المصرفي عموماً على القطاعات الاقتصادية المختلفة كإجمالي الائتمان لقطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان لقطاع التجارة والتصدير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. كما نظرت الدراسة إلى حجم التمويل التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو بعض تركيبة من هذه المتغيرات. بالإضافة لنسب الفائدة على الودائع وعلى القروض. علاوة على أن الدراسة قامت بإحتساب مساهمة البنوك في التنمية من خلال قياس عدة مؤشرات أهمها عدد الحسابات المصرفية، وعدد فروع البنوك، وكذلك عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف من السكان في كل بلد عربي. وتم تحليل جميع هذه المؤشرات ومقارنتها مع المتوسط العالمي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن مشاركة البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية أقل من مؤشر المتوسط العالمي. ويبدو أن البنوك المركزية والهيئات النقدية المشرفة على البنوك التجارية والإسلامية في الوطن العربي قد ألجمت طموح التوسع السريع من خلال فرض قيود صارمة بأعطاء قروض وتمويل أقل بكثير من المتوسط العالمي فآثر ذلك على التوسع في أنشطة الاقتصاد وبناءاً عليه قلت فرص العمل. لذا، فالمطلوب من البنوك العربية العمل على أن تكون أكثر شفافية وكفاءة. كما أن دور البنوك المركزية ضروري في خلق بيئة مشجعة للقطاع المصرفي للنمو وليكون أكثر إيجابية في المساهمة بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية وذلك بجعل القوانين المنظمة لعمل البنوك أكثر مرونة وتخدم القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

الدكتور / سعيد بن مبارك المحرمي

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة السلطان قابوس

سلطنة عمان

[muhamami@squ.edu.om](mailto:muhamami@squ.edu.om)

## 1. المقدمة

يُعد القطاع المصرفي المحرك الرئيس للتنمية في أي بلد، فهو القطاع الذي يقوم بأكثر من دور ولعل أهم هذه الأدوار هو تحويل مدخرات المودعين إلى المستثمرين من أجل التوسع في نشاط الاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين وزيادة صادرات البلد الذي يؤثر إيجاباً على الميزان التجاري، وكل ذلك يؤدي إلى اقتصاد نشط من أجل رفاهية الحياة لإبناء ذلك الوطن.

ولقد أدرك الاقتصاديون منذ مدة طويلة أهمية دور المصارف في كفاءة الاداء وتنمية أي اقتصاد. فكثير من الدراسات وجدت علاقة كبيرة كفاءة القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية منها على سبيل المثال دراسة شومبيتر (Schumpeter, 1911) الذي توصل إلى أن التطور في القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. حيث تتطور المؤسسات المالية من خلال العمل على تجميع رأس المال المتبعثر هنا وهناك من المدخرين وتحويلها للمستثمرين، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل الخارجي للشركات، مما يعزز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى جولدسميث (Goldsmith, 1969) و ماكينون (McKinnon, 1973) و شو (Shaw, 1973) أبرزوا دور تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي في أي بلد. ولقد أكد ليفين و زيرفوس (Levine and Zervos, 1998) و ليفين (Levine, 2005) بأن التطور في القطاع المالي يشجع النمو الاقتصادي.

وكما تم العثور على علاقة إيجابية وهامة بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي كما فصلها كناك وكيفر (Knack and Keefer 1995). في حين درس ماورو (Mauro, 1995) علاقة الفساد في القطاع المصرفي ووجد أن الفساد يؤدي إلى إنخفاض النمو الاقتصادي. كما أكد لو و آخرون (Law et al., 2013) بأن الأنظمة المالية قد تفشل في تعزيز النمو الاقتصادي عند عدم إتباع قواعد الأخلاق، وعندما يشيع الفساد في الأسواق المالية، وعندما تكون السلطة السياسية العليا المؤثرة تحول الائتمان للأنشطة غير الضرورية في الاقتصاد.

وحيث أن الباحث لم يعثر على دراسة تبحث الدور الذي تقوم به البنوك العربية في تنمية اقتصاديات الدول العربية عدا بحث المحرّمي (Al-Muharrami, 2015a) والذي حلل بعض المؤشرات لأسباب الربيع العربي من ناحية مالية واقتصادية في بعض البلدان العربية من خلال إحصاءات ومؤشرات البنوك العربية. ولقد درس تطور البنوك العربية لمدة 14 عاماً من عام 1997 إلى عام 2010 وذلك بقياس العديد من النسب المحاسبية الخاصة بالأصول ورأس المال والإيرادات والأرباح والسيولة والكفاءة والإنتاجية. ولقد بينت النتائج أن متوسط أداء وكفاءة البنوك في البلدان التي تعرضت لما يسمى بالربيع العربي (تونس، مصر، ليبيا، اليمن، و سوريا) كان أقل من المتوسط العام العربي، كما أن ترتيبها يعتبر ضعيفاً على المستويين الإقليمي والعالمي. وخلصت دراسته بأن ترتيب وأداء هذه المصارف إقليمياً وعالمياً يعطي لمحة عن مناخ الأعمال والظروف الاقتصادية في تلك البلدان العربية الخمسة.

لذا تقوم هذه الدراسة الوصفية التحليلية بدراسة القطاع المصرفي بشكل معمق و محاولة إيجاد العلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي وذلك بدراسة جميع البنوك العربية (التجارية والإسلامية) والبالغ عددها 276 بنكاً خلال المدة الزمنية من عام 2000 إلى 2015. لقد شملت هذه الدراسة جميع الدول العربية دون استثناء إلا في حال عدم وجود بيانات لدولة معينة.

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى عشرة فصول: فبعد المقدمة، يستعرض الفصل الثاني مشكلة الدراسة، بينما يوضح الفصل الثالث أهدافها. أما منهجية الدراسة فيتناولها الفصل الرابع، ويستعرض الفصل الخامس المعلومات الأساسية عن القطاع المصرفي العربي، ويقوم الفصل السادس بتحليل أداء البنوك العربية. دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية يشرحه الفصل السابع، ويستعرض الفصل الثامن مدى وجود الخدمات المالية بالوطن العربي. ويستخلص الفصل التاسع أهم نتائج الدراسة، ويختتم الفصل العاشر الدراسة بالخلاصة والتوصيات.

## 2. مشكلة الدراسة

ما زالت إقتصاديات الوطن العربي متواضعة إذا ما قيسست على المستوى العالمي، وبما أن أسواق الأوراق المالية العربية، من أسهم وسندات وصكوك، ما زالت في بدايات مرحلة النمو. فهي تُعد صغيرة ومساهمتها في تمويل المشاريع الحكومية والخاصة محدود جداً، وما زالت معظم مؤسسات الدول العربية تعتمد على البنوك التجارية والإسلامية في تمويل مشاريعها وأنشطتها المختلفة نظراً لمحدودية الدور التمويلي للأسواق العربية للأوراق المالية. فالجدول رقم 1 يوضح بعض الإحصائيات لإجمالي أنشطة الأسواق العربية للأوراق المالية من حيث القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حجم الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة معدل دوران السهم، وأخيراً إجمالي الشركات المحلية المدرجة بالسوق ومقارنة كل ذلك مع متوسط دول العالم.

فالجدول رقم 1 يوضح صغر الأسواق المالية العربية عند مقارنتها مع المتوسط العالمي. لذا فإن دورها محدود لاسيما في الجانب التمويلي بتحويل أموال المستثمرين إلى المؤسسات والشركات من أجل التوسع في أنشطتها وزيادة صادراتها من أجل إيجابية الميزان التجاري لصالح الدولة، وكذلك خلق فرص عمل إضافية للمواطنين. كما أن دور الأسواق العربية للأوراق المالية يكاد يكون معدوماً أو محدود جداً بالنسبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم باستيعاب أعداداً كبيرة من المواطنين بالعمل فيها، والتي هي من أساسيات استكمال حلقات أنواع المؤسسات باقتصاديات الدول.

جدول 1: حجم وأنشطة الأسواق العربية للأوراق المالية لمتوسط دول العالم

عنوان التسلسل	الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة المحلية (%) من الناتج المحلي الإجمالي	دول العالم	87	67	78	89	92	99
	العالم العربي	..	..	..	53	56	54
الأسهم المتداولة، القيمة الإجمالية (%) من الناتج المحلي الإجمالي	دول العالم	113	105	83	88	102	170
	العالم العربي	21	20	29	22	40	31
نسبة معدل دوران الأسهم المتداولة (%)	دول العالم	131	156	109	102	112	163
	العالم العربي	42	51	85	50	77	57
إجمالي الشركات المدرجة	دول العالم	45748	46994	45964	44476	45020	43539
	العالم العربي	1133	1338	1333	1355	1184	1188

المصدر: World Bank (2015)

كما أن الأسواق المالية في الدول العربية لم تنجح في استقطاب الرأسمال الأجنبي لتمويل مشاريعها الوطنية وكذلك لتمويل مشاريع القطاع الخاص. الجدول رقم 2 يوضح إجمالي ما استقطبه العالم العربي من رأسمال أجنبي خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وكذلك ما استقطبته بعض الدول العربية خلال نفس المدة و مقارنتها ببعض دول العالم. وعليه فلقد بقيت إقتصاديات الدول العربية صغيرة وتنمو بشكل أبطأ من إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فكان

النمو السكاني أكبر بكثير من النمو الاقتصادي فحدثت فجوة كبيرة نتجت عنها آثار سلبية اقتصادية وإجتماعية وسياسية، و أدت إلى تغيرات جذرية على مستوى رؤوساء وحكومات في بعض الدول العربية.

جدول 2: إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الوطن العربي وبعض الدول العربية ومقارنته مع بعض دول العالم

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
البرازيل	53,344,632,547	71,538,657,409	76,110,663,189	80,842,996,727	96,895,162,916
أيرلندا	37,763,638,573	23,664,918,435	40,961,642,315	49,960,134,752	86,765,614,578
سنغافورة	55,075,864,345	48,001,874,654	56,659,396,882	64,793,175,098	67,522,986,465
كندا	28,596,270,782	40,131,613,267	39,296,985,915	70,753,171,503	57,168,153,469
المملكة المتحدة	66,734,551,294	27,011,953,461	46,750,710,545	35,015,209,366	45,456,617,379
سويسرا	17,670,735,603	23,197,878,786	26,287,656,999	22,724,632,073	22,741,199,963
<b>العالم العربي</b>	<b>66,667,048,123</b>	<b>44,755,312,886</b>	<b>49,144,078,588</b>	<b>46,598,273,225</b>	<b>43,135,000,919</b>
الإمارات	5,500,340,368	7,678,692,988	9,601,906,059	10,487,950,987	10,065,799,904
السعودية	29,232,706,667	16,308,280,000	12,182,373,333	8,864,693,333	8,011,786,667
مصر	6,385,600,000	-482,700,000	2,797,700,000	4,192,200,000	4,783,200,000
العراق	1,396,200,000	2,082,000,000	3,400,000,000	5,131,200,000	4,781,800,000
المغرب	1,240,626,688	2,521,362,081	2,841,954,371	3,360,909,924	3,582,296,219
قطر	4,670,329,670	938,516,484	395,879,121	-840,384,615	1,040,384,615
عمان	1,242,652,796	874,137,841	1,039,791,938	1,625,877,491	738,621,586
الكويت	1,304,627,500	3,259,067,552	2,872,588,962	1,433,630,444	485,823,633

المصدر: (World Bank (2015)

وبناء على ما تقدم من مبررات، فإنه من الأهمية دراسة هيكل القطاع المصرفي في العالم العربي بشكله الواسع بالإضافة إلى دراسة أداء وحجم البنوك التجارية والإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية.

### 3. هدف الدراسة

في ظل حداثة تجارب وصغر أحجام أسواق الأوراق المالية العربية، فإن البنوك في الوطن العربي هي المصدر الرئيسي للتمويل. لذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو بحث مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والمحاسبية ومقارنة أداء المصارف العربية وقياس مدى مشاركتها كمحرك للتنمية الاقتصادية ومقارنة كل هذه المؤشرات على المستوى الدولي.

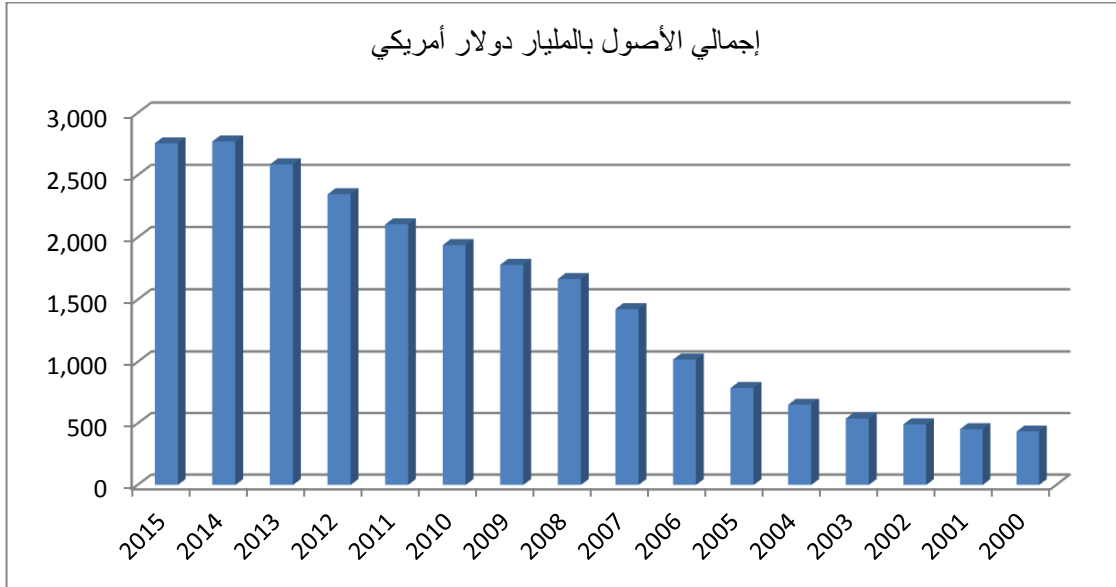
### 4. منهجية بحث الدراسة

تنقسم هذه الدراسة بأنها وصفية مع تحليل لكثير من البيانات والمؤشرات بالقطاع المصرفي ودوره في التنمية مع مقارنته بالمؤشرات العالمي. إذ تم تقسيم منهجية الدراسة بتحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية والمحاسبية إلى أربعة أقسام: القسم الأول تحليل البيانات الأساسية عن القطاع المصرفي العربي وفيه تم تحليل حجم البنوك العربية وترتيبها عربياً وعالمياً، أما القسم الثاني فيُحلل أداء البنوك العربية من ناحيتي الكفاءة والربحية، بينما يُحلل القسم الثالث دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية ويُوضح فيه نسبة الفائدة ومقارنتها عالمياً، بالإضافة إلى نمو إجمالي الإيداع والقروض بالبنوك العربية، بالإضافة إلى توزيع المحفظة الإقراضية، وأخيراً استعراض نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك أنشطة الضمان التي تقوم بها البنوك. أما القسم الرابع والأخير فيستعرض مدى وجود الخدمات المالية في العالم العربي ومقارنتها بالمتوسط العالمي.

## 5. معلومات أساسية عن القطاع المصرفي العربي

شملت عينة هذه الدراسة 276 بنكاً في الوطن العربي، منها 205 بنوك تجارية و 71 بنكاً إسلامياً. حيث بلغ إجمالي أصول هذه البنوك 2,757 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015 مقارنة إلى 435 مليار دولار في نهاية عام 2000 وبنسبة نمو قدرها 534%. الشكل رقم 1 يوضح تطور إجمالي أصول البنوك العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2015. حيث يظهر الشكل رقم 1 النمو المتواصل لحجم البنوك العربية خلال الستة عشر الماضية.

الشكل 1: تطور إجمالي أصول البنوك العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2015



المصدر: Bankscope (2015)

ويوضح الجدول رقم 3 ترتيب أكبر خمسة وعشرين بنكاً في الوطن العربي من حيث إجمالي أصول كل بنك. حيث هيمنت البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على 19 مركز من أصل 25 بنكاً. وجاء بنك قطر الوطني كأكبر بنك في الوطن العربي في نهاية ديسمبر 2015 حيث بلغت أصوله ما يقارب 148 مليار دولار، في حين حل بنك مسقط من سلطنة عمان في المركز الخامس والعشرين بإجمالي أصوله تقدر 33 مليار دولار أمريكي. ويمكن القول بأن البنوك المركزية والهيئات المشرفة على القطاع المصرفي في الوطن العربي لم تستطع خلق بيئة صحية لنمو البنوك الوطنية للمنافسة على المستوى العالمي فقد حل أكبر بنك عربي في المركز 162 عالمياً. والجدول رقم 3 يوضح الترتيب العربي والترتيب العالمي لكل بنك، فحل أكبر بنكين عربيين ضمن أكبر مائتي بنك والبقية دون ذلك. وعليه، فإن البنوك العربية ليست بالكبيرة فهي على المستوى العالمي تُصنف بالمتوسطة والصغيرة، ولهذا السبب فإن قدرة هذه البنوك على دعم التنمية في الوطن العربي محدود جداً.

## جدول 3: أكبر خمسة وعشرين بنكاً في الوطن العربي من حيث إجمالي أصول بنهاية ديسمبر 2015

الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الترتيب المحلي	إجمالي الأصول بالمليون دولار	الدولة	أسم البنك
162	1	1	147,969	قطر	Qatar National Bank
193	2	1	119,824	السعودية	National Commercial Bank
209	3	1	110,705	الإمارات	National Bank of Abu Dhabi
210	4	2	110,704	الإمارات	Emirates NBD
267	5	2	84,165	السعودية	Al Rajhi Bank
289	6	1	77,752	الكويت	National Bank of Kuwait
319	7	1	68,312	مصر	National Bank of Egypt
342	8	3	62,731	السعودية	Samba Financial Group
344	9	3	62,156	الإمارات	Abu Dhabi Commercial Bank
346	10	4	61,946	الإمارات	First Gulf Bank
356	11	4	59,551	السعودية	Riyad Bank
382	12	2	54,454	الكويت	Kuwait Finance House
408	13	5	50,067	السعودية	Saudi British Bank
413	14	1	49,045	الأردن	Arab Bank Group (Combined)
415	15	6	48,993	السعودية	Banque Saudi Fransi
451	16	7	45,446	السعودية	Arab National Bank
470	17	2	43,540	مصر	Banque Misr
486	18	1	42,270	لبنان	Bank Audi SAL
492	19	1	41,499	المغرب	Attijariwafa Bank
500	20	5	40,816	الإمارات	Dubai Islamic Bank
554	21	2	36,421	الأردن	Arab Bank
570	22	2	34,898	قطر	Qatar Islamic Bank
578	23	1	33,965	البحرين	Ahli United Bank
579	24	3	33,907	قطر	The Commercial Bank
598	25	1	32,625	عمان	Bank Muscat

المصدر: Bankscope (2015)

ويوضح الجدول رقم 4 الحجم النسبي والإجمالي لأكبر خمسة وعشرين بنكاً عربياً، إذ يمثل إجمالي أصول هذه البنوك ما نسبته 52.02% من إجمالي أصول 276 بنكاً. ويمكن الاستخلاص بأن بقية 221 بنكاً من أصل 276 بنكاً هي بنوك صغيرة الحجم على المستوى العالمي، ولذلك فإن مساهمتها في تنمية الاقتصاد في العالم العربي صغير ومحدود.

## جدول 4: الحجم النسبي والإجمالي لأكبر خمسة وعشرين بنكاً عربياً

أسم البنك	إجمالي الأصول بالمليون دولار	القيمة التراكمية	النسبة	النسبة التراكمية
Qatar National Bank	147,968	147,968	4.95	4.95
National Commercial Bank	119,824	267,792	8.97	4.01
National Bank of Abu Dhabi	110,705	378,497	12.67	3.71
Emirates NBD	110,704	489,201	16.38	3.71
Al Rajhi Bank	84,165	573,366	19.20	2.82
National Bank of Kuwait	77,752	651,118	21.80	2.60
National Bank of Egypt	68,312	719,430	24.09	2.29
Samba Financial Group	62,731	782,161	26.19	2.10

28.27	2.08	844,317	62,156	Abu Dhabi Commercial Bank
30.34	2.07	906,263	61,946	First Gulf Bank
32.34	1.99	965,814	59,551	Riyad Bank
34.16	1.82	1,020,268	54,454	Kuwait Finance House
35.83	1.68	1,070,335	50,067	Saudi British Bank
37.48	1.64	1,119,380	49,045	Arab Bank Group (Combined)
39.12	1.64	1,168,373	48,993	Banque Saudi Fransi
40.64	1.52	1,213,819	45,446	Arab National Bank
42.10	1.46	1,257,359	43,540	Banque Misr
43.51	1.42	1,299,629	42,270	Bank Audi SAL
44.90	1.39	1,341,128	41,499	Attijariwafa Bank
46.27	1.37	1,381,944	40,816	Dubai Islamic Bank
47.49	1.22	1,418,365	36,421	Arab Bank
48.65	1.17	1,453,263	34,898	Qatar Islamic Bank
49.79	1.14	1,487,228	33,965	Ahli United Bank
50.93	1.14	1,521,135	33,907	The Commercial Bank
52.02	1.09	1,553,760	32,625	Bank Muscat

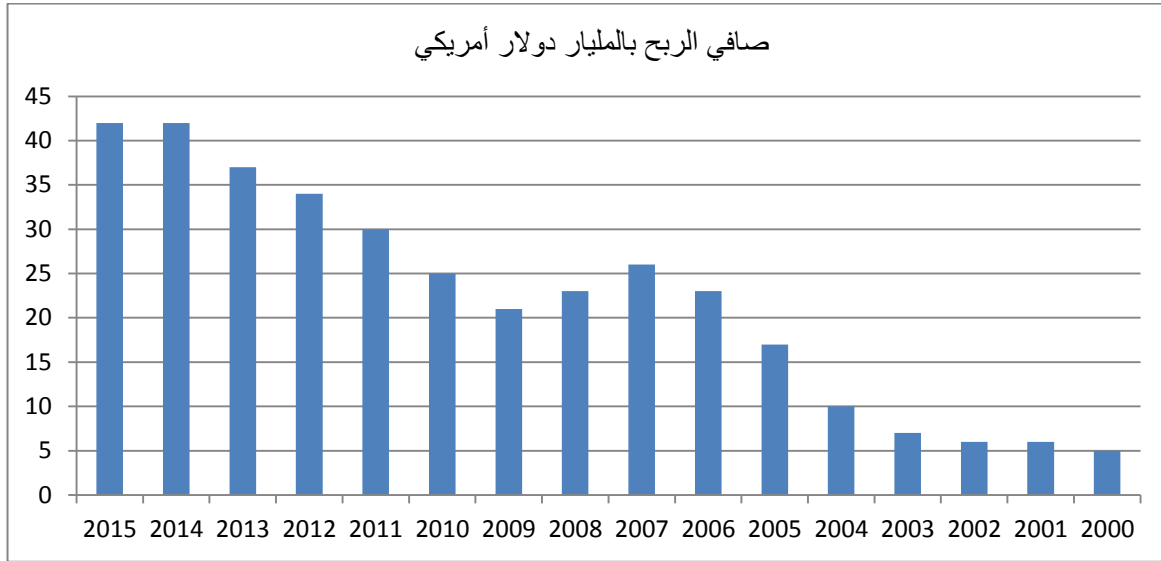
المصدر: Bankscope (2015)

## 6. أداء البنوك العربية

## 6.1 أرباح البنوك العربية

لقد وضح الشكل رقم 1 أن إجمالي حجم البنوك العربية في نمو دائم خلال السنوات الست عشرة الماضية، كما يوضح الشكل رقم 2 بأن إجمالي أرباح البنوك العربية في نمو عدا في عامي 2008 و 2009 والتي تأثرت فيه البنوك العربية بالأزمة المالية العالمية. ولقد نمت أرباح البنوك العربية من 5 مليار دولار عام 2000 إلى 42 مليار دولار عام 2015. وهناك عدة عوامل لربحية البنوك العربية: أولهما كفاءة البنوك العربية في استغلال الموارد المختلفة لإنتاج خدمات مختلفة وبسعر مناسب. فقسم 6.2 من هذه الدراسة يشرح بالتفصيل كفاءة البنوك العربية خلال السنوات الماضية. ثانيهما، حماية البنوك المركزية والهيئات المالية المشرفة على البنوك التجارية والإسلامية لبنوكها الوطنية من المنافسة من خلال منع أو التشدد على دخول بنوك وطنية جديدة أو أفرع لبنوك أجنبية على القطاع المصرفي الوطني لكل دولة، فقد أصبحت ربحية كل قطاع مصرفي في معظم الدول العربية مبنية على الاحتكار من قبل البنوك القليلة لكل قطاع مصرفي وطني. وهذا ما وجده المحرّمى و آخرون (Al-Muharrami et al, 2006) في دراستهم عن الوضعية التنافسية بالقطاع المصرفي في دول الخليج العربية. ثالثهما، وبفضل بنية السوق في القطاع المصرفي، أصبحت البنوك العربية تحصل على رأس مال بتكاليف قليلة من خلال نسبة الفائدة على الودائع وفي المقابل تحصل على نسبة فائدة على القروض عالية. لذا، فإن على البنوك المركزية فتح القطاع المصرفي من خلال السماح بدخول بنوك وطنية جديدة بالإضافة للسماح بفتح فروع لبنوك أجنبية جديدة للمنافسة حتى يكبر القطاع المصرفي ويكون دوره في التنمية الاقتصادية واضح وملحوس بشكل أكبر.

الشكل 2: تطور إجمالي أرباح البنوك العربية خلال الفترة من 2000 إلى 2015



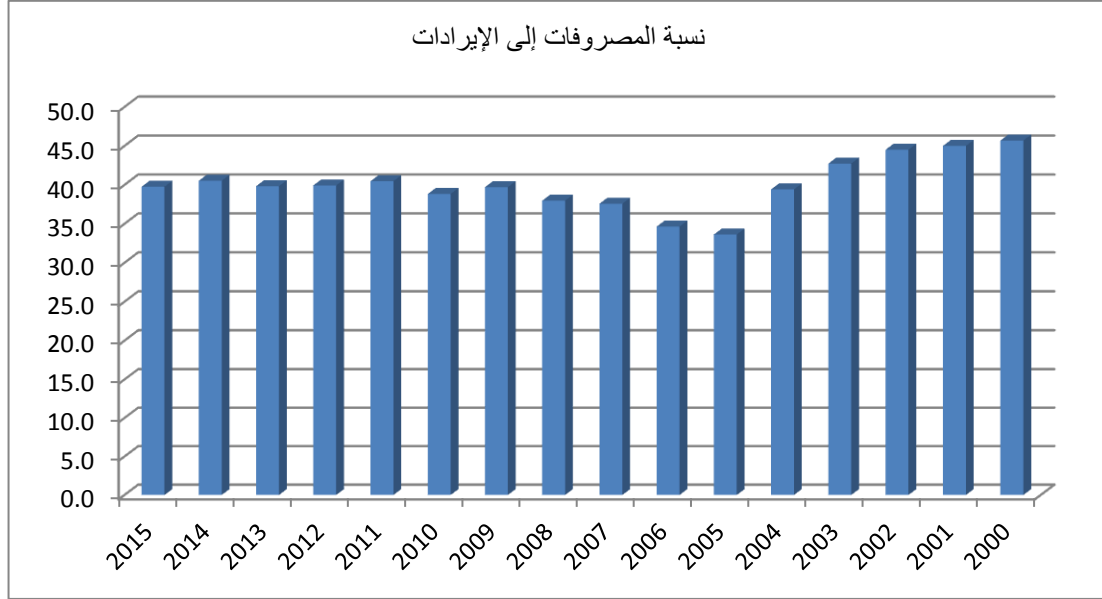
المصدر: Bankscope (2015)

#### 6.2 كفاءة البنوك العربية (إجمالي المصاريف إلى الإيرادات)

سيتم طرق الفصل السابع إلى كيفية احتساب نسبة الفائدة على القروض، وإحدى مكونات تحديد النسبة هي التكلفة التشغيلية للبنوك، فكلما زادت المصاريف، ازدادت نسبة الفائدة على القروض وكل ذلك يؤثر سلباً على دعم المؤسسات بالتمويل المالي المناسب والعادل. وعليه، فإنه من الضروري الوقوف على كفاءة البنوك العربية، والشكل رقم 3 يوضح مدى كفاءة البنوك العربية مجتمعة خلال الستة عشر عاماً الماضية. فالبنوك العربية قد استطاعت أن تُخفض مصاريفها التشغيلية خلال تلك المدة، وكما سنلاحظ لاحقاً في الجدول رقم 6 بأن نسبة الفائدة على القروض قد إنخفضت أيضاً في معظم الدول العربية. لذا، فإن البنوك العربية مطالبة بتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر حتى يستفيد الاقتصاد بشكل عام من هذا التخفيض. وكما هو ملاحظ في الشكل رقم 3 فإن عام 2005 كان أفضل الأعوام الستة عشر الماضية، فقد استطاعت البنوك أن تحقق 33.6% كنسبة المصاريف إلى الإيرادات.

الشكل 3: تطور كفاءة البنوك العربية خلال المدة من 2000 إلى 2015





المصدر: Bankscope (2015)

## 7. دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية 7.1 نسبة الفائدة

يُعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأس مال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لمدة زمنية محددة، ويختلف سعر الفائدة حسب المدة إن كانت شهرية أم سنوية وحسب المبلغ المقترض، فكلما زادت المدة الزمنية للقرض زادت احتمالات المخاطرة. وبناء عليه فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق الدائن والمدين وبناءً على العرض والطلب، لأن زيادة عرض رؤوس الأموال ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح. وعليه فإن لكمية النقود ومعدل دورانها دوراً في كمية النقود المعروضة، كما أن للدافع التمويلي والتحفطي والمضاربة دوراً في تحديد الطلب على النقود. وبشكل عام يمكن القول بأن الباحث عن التمويل بغرض الاستثمار يتغير عكسياً بالنسبة لسعر الفائدة فيزداد طلبه على التمويل بانخفاض نسبة الفائدة وينخفض طلبه بارتفاع نسبة الفائدة.

يُعد سعر الفائدة من المتغيرات المهمة في الاقتصاد القومي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فالمتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء ذات الفائض المالي أو ذات العجز المالي، كما تؤثر في السيولة المحلية بصفة عامة، كما أن تقلبات وتغيرات أسعار الفائدة تؤثر على السياسة النقدية التي هي عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل تنتهجه البنوك المركزية والسلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو المتوازن.

الجدول رقم 5 يوضح نسبة الفائدة على الودائع في بعض الدول العربية. وتتباين نسبة الفائدة على الودائع في الدول العربية، ففي عام 2013 مثلاً كانت النسبة 0.6% في فلسطين بينما كانت 15.3% في اليمن.

جدول 5: نسبة الفائدة على الودائع % في بعض الدول العربية

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	6.3	5.3	5.3	3.6	1.9	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8
البحرين	2.7	1.3	1.5	1.5	3.1	4.4	4.5	1.6	1.6	1.2	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0
جزر القمر	3.0	3.2	3.5	3.5	3.0	2.5	2.5	2.5	1.9	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8	1.8

جيبوتي	2.9	1.1	1.1	0.9	0.8	0.7	4.5	3.0	1.7	1.7	1.8	2.3	2.0	1.2	..
مصر	9.5	9.3	8.2	7.7	7.2	6.0	6.1	6.6	6.5	6.2	6.7	7.6	7.7	6.9	6.9
العراق	..	..	..	8.0	6.6	6.6	10.4	10.5	7.8	6.1	5.9	5.9	5.7	..	..
الأردن	5.8	4.4	3.1	2.5	2.9	4.6	5.4	5.5	4.9	3.5	3.4	3.8	4.8	4.5	3.5
الكويت	4.5	3.2	2.4	2.7	3.5	4.9	5.4	4.8	2.8	2.3	2.2	2.0	2.0	2.0	2.0
لبنان	10.9	11.0	8.7	7.4	8.0	8.0	8.0	7.7	7.3	6.2	5.9	5.8	5.8	5.9	6.0
ليبيا	3.0	3.0	3.0	2.1	2.1	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	..
موريتانيا	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	..	..
المغرب	5.0	4.5	3.8	3.6	3.5	3.7	3.7	3.9	3.8	3.7	3.8	3.8	3.9	3.9	3.8
عمان	4.5	2.9	2.4	2.3	3.3	4.0	4.1	4.5	4.1	3.4	2.8	2.6	2.4	2.0	1.9
قطر	..	..	..	3.2	3.2	4.2	4.4	3.0	4.2	2.9	1.7	1.7	1.4	1.4	1.6
سوريا	4.0	4.0	7.0	6.0	9.0	9.0	8.4	8.1	6.3	6.2	..	..	..	..	..
فلسطين	1.5	0.9	0.7	1.1	2.2	3.0	3.0	0.8	0.4	0.3	0.5	0.5	0.6	0.8	1.0
اليمن	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	13.0	10.7	18.7	20.0	19.5	15.3	..	..

المصدر: (World Bank (2015)

وبناءً على تكلفة نسبة الفائدة على الودائع ، فإن البنوك تضيف التكاليف التشغيلية و نسبة مئوية للمخاطر بالإضافة إلى هامش الربح لتحديد نسبة الفائدة على القروض (للتفصيل عن كيفية احتساب نسبة الفائدة أنظر دراسة المحرّمي (Al-Muharrami 2015b). الجدول رقم 6 يوضح نسبة الفائدة على القروض في بعض الدول العربية. إذ تبدو نسبة الفائدة على القروض عالية في كل من اليمن ومصر وجزر القمر وسوريا، ولم تخدم نسب الفائدة على القروض في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فيما أستمعت دول الخليج بإنخفاض نسبة الفائدة على القروض في تنمية اقتصادياتها.

جدول 6: نسبة الفائدة على القروض % في بعض الدول العربية

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	9.5	8.6	8.1	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0
البحرين	10.7	8.4	8.3	7.9	7.8	8.0	8.3	8.2	7.9	7.2	6.8	6.0	5.9	5.9	5.2
جزر القمر	12.0	12.0	11.8	11.0	11.0	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5	10.5
جيبوتي	11.2	11.3	11.6	11.4	11.4	11.6	10.9	11.4	11.4	10.4	11.5	12.0	11.9	12.7	..
مصر	13.3	13.8	13.5	13.4	13.1	12.6	12.5	12.3	12.0	11.0	11.0	12.0	12.3	11.7	11.6
العراق	..	..	..	13.3	13.7	14.5	19.5	19.5	15.6	13.3	13.6	13.0	13.1	..	..
الأردن	10.9	10.2	9.3	8.3	7.6	8.2	8.7	9.0	9.2	9.0	8.7	8.8	9.0	9.0	8.5
الكويت	7.9	6.5	5.4	5.6	7.5	8.6	8.5	7.6	6.2	4.9	5.2	5.0	4.6	4.3	4.3
لبنان	17.2	16.6	13.4	10.8	10.6	10.3	10.3	10.0	9.6	8.3	7.5	7.2	7.3	7.3	7.1
ليبيا	7.0	7.0	7.0	6.1	6.1	6.3	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	..
موريتانيا	22.5	21.0	21.0	21.0	23.1	24.0	23.5	20.3	19.5	17.0	17.0	17.0	..	..	..
المغرب	13.3	13.1	12.6	11.5	11.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عمان	9.2	8.5	8.2	7.6	7.1	7.4	7.3	7.1	7.4	6.8	6.2	5.7	5.4	5.1	4.8
قطر	..	..	..	7.0	6.7	7.2	7.4	6.8	7.0	7.3	5.5	5.4	5.1	5.0	4.4
سوريا	9.0	9.0	7.5	7.5	8.0	8.0	10.2	10.2	10.0	9.9	..	..	..	..	..
فلسطين	8.4	8.0	7.6	6.9	7.3	7.7	8.0	7.2	6.2	6.2	6.8	7.0	7.5	6.4	6.8
اليمن	17.5	17.7	18.0	18.5	18.0	18.0	18.0	18.0	18.0	23.8	25.0	24.5	22.1	..	..

المصدر: (World Bank (2015)

بينما يوضح الجدول رقم 7 نسبة الفرق بين الفائدة على القروض و نسبة الفائدة على الودائع ببعض الدول العربية والمتوسط للعالم العربي ولدول العالم. وبشكل عام فإن نسبة الفرق بين الفائدة على القروض و نسبة الفائدة على الودائع في العالم العربي أقل من متوسط دول العالم.

فهذه النسبة تعطي مؤشراً جيداً عن الدور الإيجابي الذي تلعبه البنوك العربية في تحفيز الاقتصاد خلال الخمس عشرة سنة الماضية. علماً بأن نسبة الفرق بين الفائدة على القروض و نسبة الفائدة على الودائع في دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير من متوسط الفائدة للعام العربي، وهو كذلك بشكل عام في اقتصاديات الدول المتقدمة.

جدول 7: نسبة الفرق (Interest Rate Spread) بين الفائدة على القروض و نسبة الفائدة على الودائع %

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	3.3	3.3	2.9	4.4	6.1	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
البحرين	8.0	7.1	6.8	6.4	4.7	3.6	3.8	6.6	6.4	6.0	5.8	5.0	4.9	4.9	4.2
مصر	3.8	4.5	5.3	5.7	5.9	6.6	6.4	5.7	5.5	4.8	4.3	4.4	4.6	4.8	4.7
العراق	..	..	..	5.3	7.1	7.9	9.0	9.0	7.8	7.3	7.7	7.2	7.4	..	..
الأردن	5.1	5.8	6.2	5.8	4.7	3.6	3.2	3.6	4.3	5.5	5.3	5.0	4.2	4.5	5.0
الكويت	3.4	3.3	3.0	3.0	4.0	3.7	3.1	2.8	3.3	2.6	3.0	2.9	2.5	2.2	2.2
لبنان	6.3	5.5	4.7	3.4	2.5	2.3	2.3	2.3	2.3	2.1	1.6	1.5	1.5	1.4	1.1
ليبيا	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	3.8	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	..
موريتانيا	14.5	13.0	13.0	13.0	15.1	16.0	15.5	12.3	11.5	9.0	9.0	11.2	..	..	..
المغرب	8.2	8.6	8.8	7.9	8.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
عمان	4.7	5.7	5.9	5.3	3.8	3.4	3.1	2.6	3.3	3.5	3.4	3.0	3.0	3.1	2.8
قطر	..	..	..	3.8	3.5	2.9	3.0	3.9	2.8	4.4	3.7	3.7	3.7	3.6	2.8
سوريا	5.0	5.0	0.5	1.5	1.0	1.0	1.8	2.1	3.7	3.7	..	..	..	..	..
فلسطين	6.9	7.1	6.8	5.8	5.1	4.8	5.0	6.4	5.8	5.9	6.3	6.5	6.9	5.6	5.9
اليمن	4.5	4.7	5.0	5.5	5.0	5.0	5.0	5.0	7.3	5.2	5.0	5.0	6.8	..	..
العالم العربي	5.1	5.7	5.9	5.5	5.0	4.3	4.4	5.4	5.6	5.3	5.3	5.0	4.7	4.6	..
دول العالم	7.1	7.1	6.8	6.4	6.6	6.4	6.4	6.2	6.2	6.2	6.1	6.1	6.2	6.1	6.3

المصدر: (World Bank (2015)

## 7.2 نمو إجمالي الإيداع والقروض بالبنوك العربية

من الجوانب المهمة التي يجب الإطلاع عليها هي تطور و نمو إجمالي الإيداع والقروض بالبنوك العربية خلال الست عشرة الماضية وذلك لأن نمو الإيداع هو الأساس لنمو القروض والتي بدورها تُعد المحرك الأساسي لتمويل المشاريع الحكومية والخاصة وتسريع التنمية بأي دولة من الوطن العربي، فالجدول رقم 8 يوضح ذلك النمو. حيث نما إجمالي القروض بنسبة 664% ، بينما نمت إجمالي الإيداع خلال المدة نفسها بنسبة 580%. أي أن القروض نمت بشكل أكبر من نمو نسبة الإيداع بالبنوك العربية، وهذا مؤشر إيجابي في حد ذاته.

جدول 8: نمو إجمالي الإيداع والقروض بالبنوك العربية (بالمليار دولار أمريكي)

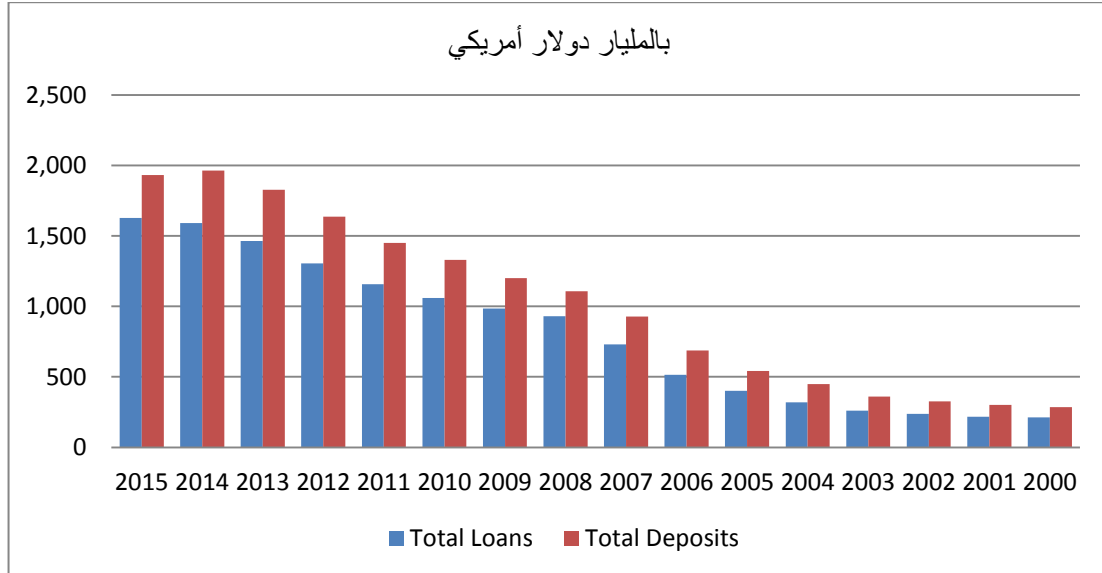
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي القروض	213	217	237	261	320	401	514	730	931	985	1,059	1,158	1,304	1,464	1,590	1,627
إجمالي الإيداع	284	300	326	360	449	541	686	927	1,107	1,200	1,330	1,449	1,637	1,827	1,964	1,932

المصدر: (Bankscope (2015)

كما يُوضح الشكل رقم 4 إجمالي نمو إجمالي الإيداع والقروض وكذلك نسبة القروض إلى الإيداع. وكما هو ملاحظ بأن إجمالي القروض لا يتعدى إجمالي الإيداع وذلك التزاماً بالأوامر

والقوانين المنظمة للسيولة بالقطاع المصرفي والتي تقرضها البنوك المركزية والهيئات المشرفة على القطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال لقد حدد البنك المركزي العماني المشرف على القطاع المصرفي بسلطنة عمان بأن نسبة القروض إلى الإيداع يجب أن لا تتجاوز 87.5%. إذ تعد نسبة القروض إلى الإيداع هي إحدى الأدوات المالية التي تعتمد عليها البنوك المركزية للسيطرة على السيولة النقدية بالسوق من أجل التحكم في التضخم من خلال نسبة الفائدة. ويوضح الشكل رقم 3 بأن نسبة القروض إلى الإيداع كانت 75% في عام 2000 ووصلت إلى 84% في عام 2015، وعلى الرغم من هذا النمو فإن هذه النسبة تعد منخفضة على مستوى الدول المتقدمة إذ تسمح بعض الدول بأن تصل نسبة القروض إلى الإيداع إلى أكثر من 100%. فالمطلوب من البنوك المركزية والهيئات المشرفة على القطاع المصرفي بالوطن العربي المرونة القصوى بإعطاء البنوك التجارية والإسلامية قدرًا كافيًا من هذه النسبة حتى تتمكن من المساهمة في تمويل المشاريع المختلفة ودفع عجلة التنمية بكل دولة من الدول العربية.

الشكل 4: العلاقة بين نمو إجمالي الإيداع والقروض بالبنوك العربية



المصدر: Bankscope (2015)

## 7.3 توزيع المحفظة الإقراضية

إن مساهمة البنوك في التنمية يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات أهمها تحليل التوزيع القطاعي للإئتمان المصرفي عموماً على القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل إجمالي الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إجمالي الإئتمان لقطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي القروض الشخصية الاستهلاكية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والإئتمان لقطاع التجارة والتصدير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك النظر إلى حجم التمويل التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو بعض تركيبة من هذه المتغيرات. ففي هذا الجزء تقوم الدراسة بتحليل بعض البيانات المتوفرة. ولعل أهم التحديات التي واجهها الباحث هي شح البيانات والمعلومات. فعلى سبيل المثال توضح الإحصائيات في الجدول رقم 9 لعام 2015 عدد 200 بنك من أصل 276 مجموع عينة الدراسة. إلا أن الجيد في هذه البيانات أنها شملت أكبر البنوك والقصور أتى من البنوك الصغيرة. فمئتي

بنك، أغلبها كبيرة، تعطي المؤشر العام لتوزيع المحفظة الإقراضية بالقطاع المصرفي ككل. والجدير بالذكر فإن اتجاه البنوك الصغيرة بتوزيع النسبة الأكبر من محافظها الإقراضية للقروض الشخصية والإستهلاكية والتي لا تقبذ الاقتصاد الوطني بإي بلد.

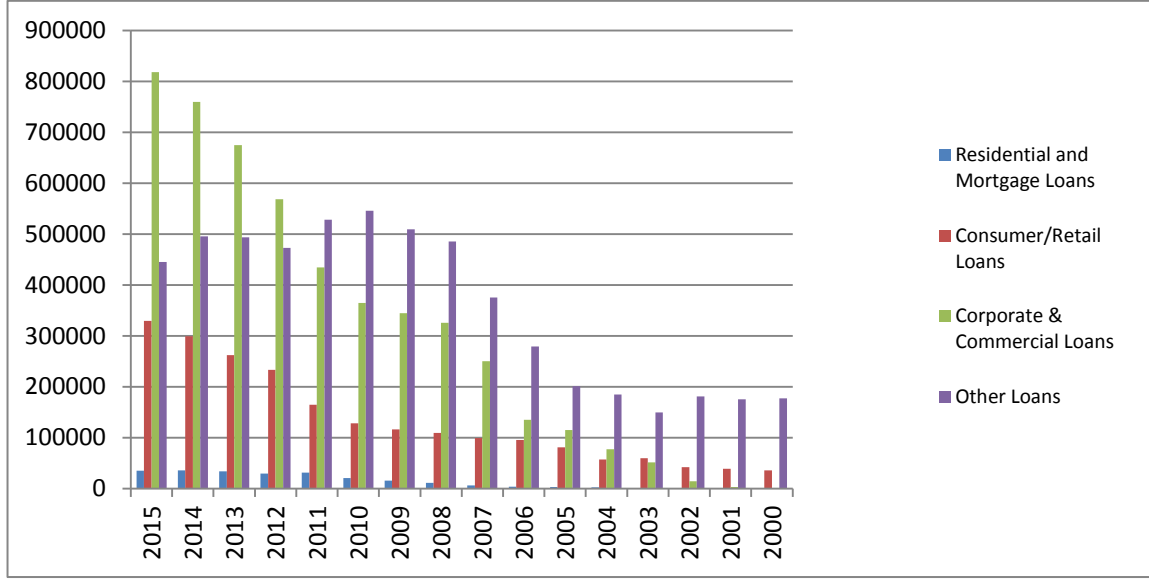
#### جدول 9: توزيع المحفظة الإقراضية (بالمليون دولار أمريكي)

السنة	القروض السكنية والرهن العقاري	القروض الشخصية والإستهلاكية	القروض التجارية	القروض الأخرى	إجمالي القروض
2015	34891	329124	817888	445114	1627019
2014	35640	299468	759706	495717	1590531
2013	34091	261889	674742	493301	1464024
2012	29809	233497	568221	472608	1304137
2011	31120	164732	434459	528395	1158707
2010	20703	128369	364802	545662	1059537
2009	15381	116045	344411	509538	985377
2008	11011	109136	325417	485443	931008
2007	6121	99121	250187	375486	730916
2006	3960	95412	135274	279408	514055
2005	3316	81262	115334	201345	401259
2004	2289	56942	76989	184660	320881
2003	350	59519	51831	149300	261002
2002	217	42068	14113	180756	237155
2001	115	38818	3290	175677	217902
2000	123	35793	823	177031	213771

المصدر: (World Bank (2015)

فالشكل رقم 5 يوضح بأن البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الوطن العربي تستهدف في المقام الأول القروض التجارية، وهذا مؤشر جيد. فالمطلوب من البنوك في الوطن العربي تمويل المشاريع الإنتاجية ذات الاقتصاد الحقيقي التي تسهم في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني. فأفضل المشاريع التي يجب أن يمولها القطاع المصرفي هي تلك المشاريع التي تستخدم الموارد والخامات المحلية وتضيف إليها إضافة حقيقة، وهي تلك المشاريع التي تخلق فرص عمل لأبناء الوطن، وهي التي تسهم في تقوية الميزان التجاري من خلال تصدير منتجاتها وخدماتها إلى خارج الحدود والحصول على إيرادات من خارج البلاد، وهي تلك المشاريع التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي، وأخيراً هي تلك المشاريع التي هي صديقة للبيئة. كما يجب أن تُعطي مساحة جيدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي العمود الفقري للاقتصاد والتي تعمل على تشغيل أعداد كبيرة من المواطنين.

الشكل 5: توزيع المحفظة الإقراضية في البنوك العربية (بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: Bankscope (2015)

## 7.4 إجمالي الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي

إحدى مقاييس مساهمة البنوك في التنمية هي تحليل إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. إذ يقوم البنك الدولي بنشر الإحصائيات المختلفة ومن ضمنها نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالجدول رقم 10 يوضح هذه النسبة لبعض الدول العربية وكذلك المتوسط للعالم العربي ومتوسط دول العالم. ومن الملاحظ تواضع متوسط العالم العربي مقارنة بمتوسط دول العالم. فعلى سبيل المثال كانت نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 44% فقط في العالم العربي، بينما كان المتوسط العالمي 125%. وتدل هذه النسبة على محدودية مساهمة البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية، ومن أجل خلق دور أكبر فإن على البنوك المركزية السماح للبنوك بإعطاء تمويل أكبر مما هو عليه الآن، وكما تم الذكر سابقاً بأن القوانين الخاصة بنسبة القروض إلى الإيداع يجب أن ترفع لتصل إلى المستوى العالمي لاسيما بذلك المعمول به في الدول المتقدمة. كما يجب أن يكون دور البنوك المركزية، ليس فقط في تسهيل القوانين، وإنما في حث البنوك التجارية والإسلامية بالقيام بدور أكبر في الاقتصاد من خلال تمويل أكبر للمؤسسات الاقتصادية المختلفة.

## جدول 10: نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم العربي	33	35	36	35	34	35	35	38	40	47	43	39	38	40	44
دول العالم	132	124	121	124	124	127	129	128	122	129	124	119	119	102	125
البحرين	41	42	44	42	44	44	45	53	64	71	68	69	69	69	63
جزر القمر	12	9	9	10	8	10	9	10	12	15	18	19	22	24	25
جيبوتي	32	26	24	23	21	20	20	23	24	29	33	31	29	31	31
الجزائر	6	8	12	11	11	12	12	13	13	16	15	14	14	17	18
مصر	52	55	55	54	54	51	49	46	43	36	33	31	28	26	26
العراق	..	..	..	..	1	2	2	2	3	4	5	5	6	6	7
الأردن	72	76	73	71	75	88	92	92	81	76	73	74	73	72	70
الكويت	45	57	58	59	56	51	50	60	57	79	75	61	56	60	67
لبنان	88	86	83	79	79	70	73	75	77	73	83	90	92	99	103

ندوة الاقتصادات العربية بعد عام 2010: تداعيات الركود وتطلعات النمو  
30 نوفمبر 2016

معهد البحوث والدراسات العربية – جمهورية مصر العربية

27	16	11	20	9	11	7	6	7	7	10	13	17	20	20	ليبيا
69	68	72	70	67	63	61	56	49	46	43	42	43	45	51	المغرب
..	..	25	22	24	26	25	21	19	25	..	..	..	..	..	موريتانيا
46	43	42	41	42	47	35	36	31	31	34	37	39	40	37	عمان
45	39	36	39	45	52	41	42	36	34	29	30	29	35	27	قطر
44	40	36	34	39	46	38	37	34	35	32	28	29	27	24	السعودية
8	10	12	11	12	13	11	13	14	10	8	6	5	3	2	السودان
..	..	..	..	..	..	..	15	15	15	12	10	8	8	8	سوريا
76	76	76	76	69	62	60	58	57	58	59	61	62	62	60	تونس
8	7	7	7	6	6	5	6	6	6	5	5	5	5	5	فلسطين
65	61	61	64	75	84	67	56	47	44	38	36	36	34	31	الإمارات
	6	5	5	6	7	7	7	7	7	7	6	6	6	5	اليمن

المصدر: (World Bank (2015)

#### 7.4 الأنشطة خارج القوائم المالية (Off-balance Sheet Items)

كما تم ذكره في مقدمة الدراسة، فإن البنوك التجارية والإسلامية تقوم بعدة أدوار في الاقتصاد. ولعل ما يميز البنوك عن كثير من المؤسسات المالية قيامها بدور الضامن في حالات كثيرة من ضمنها التبادل التجاري بين المؤسسات التجارية لاسيما خطابات الضمان للأعمال التجارية المحلية من جهة وللمؤسسات خارج الحدود. إذ يقوم بنك رجل الأعمال المستورد بإصدار خطاب ضمان لبنك رجل الأعمال المصدر للبضاعة أو الخدمة، وهكذا تُسهل البنوك التبادل التجاري بين رجال الأعمال في شتى بقاع العالم. فمن ناحية محاسبية، لا تُرصد قيمة هذه الخطابات في الكشوفات المالية الخاصة بالأرباح والخسائر فقيمة هذه الخطابات ليست إيرادات وليست مصاريف. كما أنها لا تُرصد في كشف ميزانية الأصول والالتزامات لأنها ليست أصولاً أو التزامات. وعليه فإن مثل هذه الخطابات تدرج تحت ما يسمى الأنشطة خارج القوائم المالية (Off-balance sheet items) (Rose and Hudgins, 2008). وتصدر البنوك مثل هذه الخطابات والشهادات مقابل رسوم محددة، إلا أنه تحمل في طياتها مخاطرة عدم وفاء أحد الطرفين لاسيما المستورد بأداء الالتزامات المالية الواجبة عليه. علماً بأن البنوك الكبيرة تكون أكثر نشاطاً في إصدار مثل هذه الضمانات والتي تُعد أحد الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد في البنوك التجارية ولا بالأنشطة التمويلية الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

إن قيام البنوك بإصدار هذه الخطابات الضامنة للمؤسسات المختلفة يُعد في حد ذاته دافعاً لتوسيع النشاط التجاري والصناعي في أي بلد وتُسهم بذلك البنوك في توسيع قاعدة الاقتصاد من خلال فتح منافذ إضافية بزيادة المبيعات والإنتاج وخلق وظائف جديدة. فكلما زادت الأنشطة التي لا تُرصد في القوائم المالية، كلما كان دور هذه البنوك أكبر وأوضح في دفع الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة بالبلد.

#### جدول 11: إجمالي أنشطة البنوك العربية خارج القوائم المالية (بالمليار دولار أمريكي)

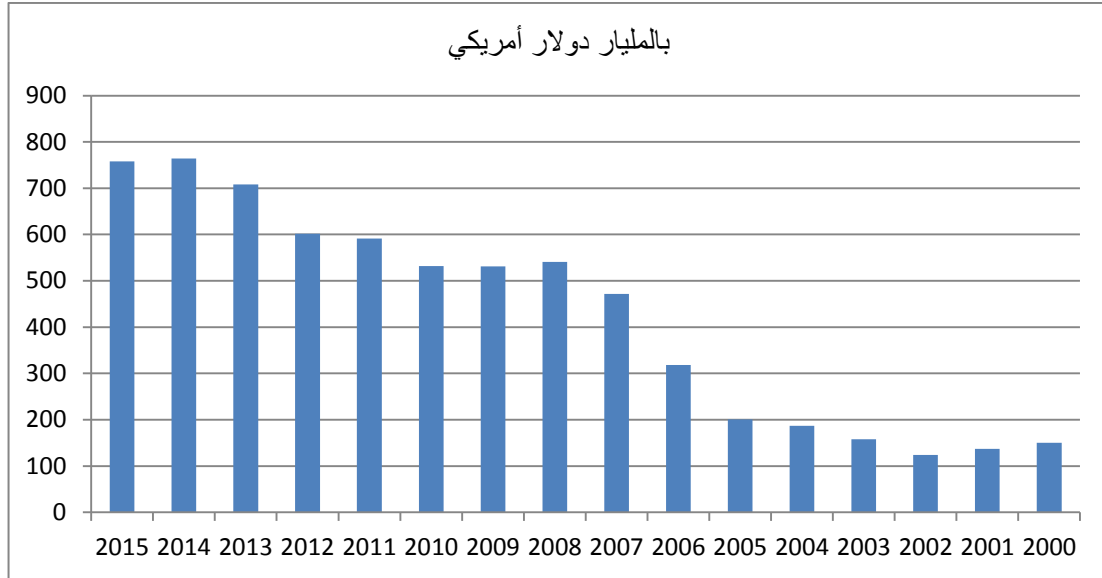
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
758	764	708	602	591	532	531	541	472	318	201	187	158	124	137	150

المصدر: (Bankscope (2015)

والشكل رقم 5 يوضح نمو هذه الأنشطة لاسيما منذ 2006 مع هبوط بسيط في عامي 2009 و 2010 وذلك تأثراً بالأزمة المالية العالمية. وبناء على الجدول رقم 11 والشكل رقم 5 يمكن

الخلاصة بأن البنوك العربية أسهمت في دفع التبادل التجاري من الدول العربية وإليها وذلك من خلال إصدار الشهادات والخطابات الضامنة المختلفة.

الشكل 5: تطور أنشطة الضمان (Off-balance Sheet Items)



المصدر: Bankscope (2015)

#### 8. وجود الخدمات المالية

يُعرف مصطلح الإدراج المالي (Financial Inclusion) بتقديم البنوك التجارية لخدماتها المالية ورسوم في متناول الجميع. وتعد التقارير المنشورة من البنك الدولي بأن توفير الخدمات المالية من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تخفيف الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والرخاء في أي بلد. وهناك عدة مقاييس عالمية تقيس وجود هذه الخدمات كعدد الحسابات البنكية وعدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصراف الآلي في كل مائة ألف من السكان. فكلما كانت هذه المؤشرات عالية، دلت على وجود هذه الخدمات المالية المختلفة وبأسعار مناسبة وفي متناول الجميع.

##### 8.1 عدد الحسابات البنكية في كل مائة ألف من السكان

الجدول رقم 12 يوضح عدد الحسابات البنكية في كل مائة ألف من السكان في بعض الدول العربية وكذلك المتوسط العالمي. فالجدول يوضح بأن معظم الدول العربية هي دون المتوسط العالمي في وجود تقديم هذه الخدمة بين السكان. وحيث أن إحدى الأدوار الرئيسية للبنوك هي تجميع الأموال المتباعدة هنا وهناك لتكون رؤوس أموال كبيرة تخدم التنمية الاقتصادية في أي بلد، فلا بد من العمل على زيادة وتسهيل إجراءات فتح حسابات بنكية جديدة بين سكان العالم العربي.

##### جدول 12: عدد الحسابات البنكية في كل مائة ألف من السكان بالعالم العربي

حساب في مؤسسة مالية، الإناث (% سن 15+)	حساب في مؤسسة مالية، ذكور (% سن 15+)	حساب في مؤسسة مالية، إجمالي (% سن 15+)				
2011	2014	2011	2014	2011	2014	الدولة
49	67	79	90	65	82	البحرين
7	9	13	18	10	14	مصر
8	7	13	15	11	11	العراق
17	16	34	33	25	25	الأردن
80	64	93	79	87	73	الكويت
26	33	49	62	37	47	لبنان



39	..	52	..	27	..	المغرب
74	..	84	..	64	..	عمان
66	..	69	..	62	..	قطر
46	69	73	75	15	61	السعودية
7	15	9	20	4	10	السودان
23	..	27	..	20	..	سوريا
..	27	..	34	..	21	تونس
60	83	69	90	47	66	الإمارات
19	24	29	27	10	21	فلسطين
4	6	6	11	1	2	اليمن
33	50	46	61	20	40	الجزائر
12	..	17	..	9	..	جيبوتي
22	..	26	..	18	..	جزر القمر
51	61	54	64	47	57	دول العالم

المصدر: World Bank (2015)

**8.2 عدد فروع البنوك في كل مائة ألف من السكان**

من الجوانب المهمة في اقتصاديات الدول وجود فروع البنوك في كل مكان بالمدن والقرى ودون استثناء. فوصول فروع البنوك إلى السكان في مدنها وقراها تساعدهم على حفظ مدخراتهم المالية بالبنوك وسحب جزء منها متى شاءوا، وبذلك تسهم هذه المدخرات بتحويلها على شكل قروض وعقود تمويلية إلى أصحاب المشاريع لبدء مشاريعهم والتوسع فيها وتوسع القاعدة الاقتصادية ومن ثم خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.

فكلما زادت فروع البنوك زاد النماء والرخاء وقلت حدة الفقر في أي بلد. فكثر فروع البنوك مؤثر جيد على الحركة الاقتصادية النشطة وكذلك سهولة انتقال رأس المال بذاك البلد. الجدول رقم 13 يوضح عدد فروع البنوك في كل مائة ألف من السكان في بعض من الدول العربية وكذلك المتوسط للعالم العربي والمتوسط لدول العالم. وكما يوضح الجدول بأن المتوسط للعالم العربي أقل من المتوسط لدول العالم. وعليه ولتسهيل حفظ المدخرات المالية وسهولة سحبها وتحويلها بعد ذلك للمستثمرين، فإن المطلوب من البنوك المركزية و الهيئات المالية المشرفة على القطاع المصرفي تشجيع وتسهيل فتح فروع جديدة للبنوك حيث يلاحظ بأن بعض القوانين تحد من التوسع في عدد فروع البنوك في بعض الدول العربية.

**جدول 13: عدد فروع البنوك في كل مائة ألف من السكان في بعض الدول العربية**

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم العربي	9	9	10	10	11	11	11	11	11	10	11
دول العالم	9	10	11	11	11	11	11	11	11	12	13
جيبوتي	2	2	2	2	3	4	4	5	5	5	6
الجزائر	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
مصر	4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5
العراق	..	..	3	3	3	5	5	5	5	5	6
الكويت	13	14	14	15	15	16	16	17	16	17	17
لبنان	31	31	30	30	29	29	29	30	29	29	30
ليبيا	9	9	11	11	11	11	12	12	12	..	..
المغرب	10	11	12	13	14	20	21	22	23	24	25
عمان	22	21	21	22	23	24	23	21	20	18	16
قطر	24	22	20	19	19	19	18	13	13	12	14
السعودية	8	8	8	8	8	8	9	9	9	9	9

30 نوفمبر 2016

معهد البحوث والدراسات العربية - جمهورية مصر العربية

3	3	3	3	3	2	2	2	2	2	3	السودان
..	4	4	4	4	3	3	3	3	3	3	سوريا
..	18	18	17	17	15	14	14	13	12	12	تونس
11	10	10	11	10	11	10	9	9	9	9	فلسطين
12	12	12	12	12	12	13	13	14	15	17	الإمارات
	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	اليمن

المصدر: World Bank (2015)

**8.3 عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) في كل مائة ألف من السكان**

أصبحت التقنية المصرفية من خلال أجهزة الصراف الآلي المكمل لفروع البنوك في تقديم الخدمات المالية المختلفة. فمن خلال هذه الأجهزة يتم صرف السيولة النقدية لأصحاب الحسابات البنكية ومن ثم تسهل وتساعد في توفير السيولة النقدية بالأسواق على مدار الساعة. فالجدول رقم 14 يوضح الفرق الشاسع بين متوسط العالم العربي ومتوسط لدول العالم. وهذا مرده لسببين: أولهما بعض القوانين الصارمة من البنوك المركزية التي تحد من أنتشار هذه الأجهزة، والسبب الآخر تردد البنوك العربية في الاستثمار في التقنية بحجة التكاليف المالية لشراء وصيانة هذه الأجهزة والإشراف عليها. فالمطلوب من البنوك المركزية تسهيل القوانين المنظمة لأجهزة الصراف الآلي والضغط على البنوك للاستثمار في التقنية وتركيب أجهزة الصراف الآلي بشكل أكبر.

**جدول 14: عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) في كل مائة ألف من السكان في بعض الدول العربية**

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم العربي	6	7	8	14	14	16	18	16	18	21	26
دول العالم	18	16	19	25	27	28	29	30	33	36	44
جيبوتي	1	1	1	1	1	2	3	3	4	5	7
الجزائر	1	1	2	4	4	5	6	6	6	6	7
مصر	3	3	5	6	7	8	9	10	11	11	13
العراق	..	..	..	..	1	1	2	2	2	1	..
الكويت	30	35	40	46	51	52	51	53	59	..	..
لبنان	32	33	34	35	37	38	39	39	41	43	44
ليبيا	4	4	4	4	4	4	4	4	4	..	..
المغرب	8	15	13	14	16	19	20	22	23	25	26
قطر	56	58	56	54	47	49	53	52	60	62	61
السعودية	27	28	36	43	50	54	58	61	64	68	74
السودان	0	0	0	1	1	2	3	4	4	4	4
سوريا	0	0	0	0	2	7	7	7	7	..	..
تونس	8	10	11	14	16	18	21	22	23	23	..

الإمارات	21	48	42	42	54	52	54	57	59	61
فلسطين	..	..	8	11	12	14	15	16	18	20
اليمن	1	1	1	2	2	3	3	4	5	

المصدر: (World Bank 2015)

## 9. النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مختلف المؤشرات والبيانات الاقتصادية والمالية والمحاسبية للبنوك العربية وكذلك القطاع المصرفي في الدول العربية لقياس مدى مشاركتها كمحرك للتنمية الاقتصادية ومقارنة مؤشرات مختلفة بالمتوسط العالمي.

ولقد تم تقسيم منهجية الدراسة إلى أربعة أقسام: القسم الأول تم عرض وتحليل البيانات الأساسية عن القطاع المصرفي العربي، أما القسم الثاني فحل أداء البنوك العربية من ناحيتي الكفاءة والربحية، بينما حل القسم الثالث دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية، وأخيراً استعرض القسم الرابع مدى وجود الخدمات المالية في العالم العربي. حيث أظهر القسم الأول بمنهجية البحث صغر البنوك العربية على المستوى العالمي، إذ حل بنك قطر الوطني، أكبر بنك عربي، الترتيب 162 عالمياً. ويمكن الاستخلاص من البيانات في هذا القسم بأنه نظراً لمحدودية عطاء هذه البنوك نظراً لأحجامها الصغيرة فإن دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية ضئيل وصغير جداً. إذا ما أرادت الدول العربية بأن تقوم البنوك العربية بدور أكبر في دعم الاقتصاد فإن عليها الإعتناء بالقطاع المصرفي والعمل على عونه ليكون ومراجعة القوانين التي تحد من توسعه.

أما القسم الثاني بمنهجية البحث فلقد أوضح بأن الأرباح قد نمت خلال الست عشرة سنة الماضية، كما أنها أصبحت أكثر كفاءة كما أوضحته الدراسة. كفاءة البنوك مهمة و ضرورية لإداء الاقتصاد بشكل عام، فكلما كانت البنوك أكثر كفاءة كلما استغلت إمكانياتها المختلفة وبتكلفة أقل إنتاج وتقديم الخدمات المالية المختلفة. انخفاض المصاريف التشغيلية للبنوك يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض منها وبالتالي تنخفض نسبة الفائدة وتشجع المستثمرين إلى طلب التمويل منها لبدء مشاريع جديدة وكذلك التوسع في المشاريع القائمة والذي يؤدي إلى توسع القاعدة الاقتصادية بكل بلد. وعليه، فإن المطلوب من البنوك العمل على تخفيض مصاريفها التشغيلية وعلى البنوك المركزية مراقبة ذلك ومحاسبة البنوك في حال المبالغة في هذه المصاريف. وكما جاء في أسباب ربحية البنوك فإن لبنية سوق القطاع المصرفي دور واضح بأن الاحتكار هو أحد الأسباب الرئيسية لربحية البنوك العربية. لذا، فإن على البنوك المركزية فتح القطاع المصرفي بالسماح لبنوك وطنية جديدة لدخول السوق وكذلك السماح لإفتتاح فروع لبنوك أجنبية حتى يكون القطاع المصرفي أكثر تنافسية ولديه رؤوس أموال أكثر، وبالتالي تنخفض نسبة الفائدة على القروض وسيؤدي ذلك إلى الإنتعاش الاقتصادي. استعرض القسم الثالث بمنهجية البحث دور البنوك العربية كمحرك للتنمية الاقتصادية وفيه تم توضيح بأن الدول العربية التي امتازت بانخفاض نسبة الفائدة على القروض قد استفادت من ذلك في تنمية اقتصادياتها. ولقد أوضحت البيانات بأن نسبة الفرق بين الفائدة على القروض ونسبة الفائدة على الودائع بالدول العربية أقل من متوسط دول العالم، إلا إنه لا زال مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة. وعليه، فإن على البنوك المركزية العربية العمل على تخفيض نسب الفائدة حتى تكون الفائدة أعم وأشمل لجميع مؤسسات القطاع الاقتصادي.

كما أوضح القسم الثالث بمنهجية البحث بأن هنالك نمواً في إجمالي الإيداع وإجمالي القروض إلا أن نسبة القروض إلى الإيداع بلغت 84% في عام 2015 وهذه النسبة تعتبر متدنية على

المستوى العالمي. إن نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعالم العربي يعتبر صغير جداً وكما أوضحت الدراسة بأنه حوالي ثلث المتوسط العالمي. القوانين والأنظمة الصادرة من البنوك المركزية العربية تحد البنوك العربية من التوسع في القروض وحددت كل دولة نسبة معينة من القروض والإيداع وعليها أن لا تتجاوزها. وعلى البنوك المركزية مراجعة هذه القوانين والأنظمة التي تحد من نمو البنوك العربية وكذلك صغر مشاركتها في التنمية الاقتصادية. كما أوضحت الدراسة تطور ونمو أنشطة الضمانات التجارية التي تقدمها البنوك العربية وعلى البنوك المركزية تسهيل وتشجيع جميع الإجراءات والقوانين المنظمة لذلك. فأنشطة الضمانات المختلفة تعمل على تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية والتوسع في أحجامها لتحقيق أكثر من مكسب اقتصادي واجتماعي.

عرض القسم الرابع بمنهجية البحث عن مدى وجود الخدمات المالية للقطاع المصرفي في العالم العربي ومقارنته بالمتوسط العالمي. وتأتي أهمية توفير الخدمات المالية وكما أوضحتها التقارير المنشورة من البنك الدولي بأنها تؤدي إلى تخفيف الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والرخاء في أي بلد. ولقد قاس هذا القسم عدة مؤشرات كعدد الحسابات البنكية وعدد فروع البنوك وعدد أجهزة الصرف الآلي في كل مائة ألف من السكان. حيث أظهرت البيانات بأن معظم الدول العربية وكذلك متوسط العالم العربي أقل من المتوسط العالمي. إن وجود فروع وفتح المواطن العربي لحساب بنكي يؤدي إلى تجميع رؤوس الأموال المتبعثرة واستغلالها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذا، فإن البنوك المركزية مطالبة بالضغط على البنوك العربية بإفتتاح فروع جديدة لاسيما في المناطق البعيدة عن عواصم المدن من أجل توسيع قاعدة التنمية لتشمل الريف علاوة على المدن.

#### 10. الخلاصة والتوصيات

إن دور البنوك العربية، من خلال هذه الدراسة، واضح وجلي بأنه موجود وبارز ولكنه دون المتوسط العالمي. فالمطلوب من البنوك العربية العمل بأكثر شفافية وذلك بتحويل التمويل على القطاعات المستحقة للدعم وليست إلى القروض الشخصية التي لا تدعم الاقتصاد وتشنت الأموال التي يجب أن يُستفاد منها في دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي. كما إنه مطلوب منها العمل بأكثر كفاءة في حسن تصريف المصاريف التشغيلية فتوفير المصاريف سيؤدي إلى انخفاض نسبة الفائدة على التمويل. كما أن على البنوك المركزية العربية خلق بيئة جاذبة للاستثمار وذلك من خلال مراجعة القوانين المنظمة لعمل البنوك التجارية والاسلامية في الدول العربية، وكذلك التأكد من عدم وجود الاحتكار في هذا القطاع، فإن احتكار قلة من البنوك على القطاع المصرفي يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية ويؤدي إلى بطأ نمو الاقتصاد بشكل عام وستكون نتائجه سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

#### المراجع:

1. Al-Muharrami, S., Matthews, K., and Khabari, Y. (2006) Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system, Journal of Banking and Finance, 30, 3487–3501.
2. Al-Muharrami, S. (2015a) Arab Banks during Tranquil and Turbulent Times: A Reflection of Arab Economies, Mediterranean Journal of Social Sciences, 4 (July), 200 – 209.
3. Al-Muharrami, S. (2015b) Interest rate in Oman: is it fair?, Humanomics, 31 (3), 330 – 343.

4. Capital Intelligence, Bankscope CD Rom Databases (2015).
5. Goldsmith, Raymond W. (1969) Financial Structure and Development, New Haven, CN: Yale University Press.
6. Knack, S., and Keefer, P. (1995) Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional measures, Economics and Politics, 7(3), 207-227.
7. Law, S. H., Azman-Saini, W., and Ibrahim, M. H. (2013) Institutional quality thresholds and the finance–Growth nexus, Journal of Banking and Finance, 37(12), 5373-5381.
8. Levine, R. (2005) Finance and growth: theory and evidence, Handbook of economic growth, 1, 865-934.
9. Levine, R., and Zervos, S. (1998) Stock markets, banks, and economic growth, American economic review, 537-558.
10. Mauro, P. (1995) Corruption and growth, The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712.
11. Rose, P. and Hudgins, S. (2008), *Bank Management and Financial Services*, 7th ed., McGraw-Hill/Irwin, Boston, MA.
12. Schumpeter, J.A. (1911) The Theory of Economic Development, Cambridge, MA: Harvard University.
13. Shaw, E.S. (1973) Financial Deepening in Economic Development, Oxford University Press, New-York.
14. World Bank (2015), “World Development Indicators”, available at: [http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=BN.KLT.DINV.CD&iid=af3ce82b&report\\_name=Popular\\_indicators&populartype=series&ispopular=y#](http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=BN.KLT.DINV.CD&iid=af3ce82b&report_name=Popular_indicators&populartype=series&ispopular=y#) (accessed 12 July 2016).